كلية التجارة
قسم الإقتصاد

تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الإقتصادية وكيفية الإستفادة منها في مصر

"مع التركيز على القطاع الخدمي"

Singapore's developmental experience as model of the economic development and how to benefit from it in Egypt With Consideration of the services sector

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد

إعداد الباحثة

مها رضوان محمد محمد مصطفى

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

الدكتور/ وائل فوزي

مدرس الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم
{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ}
سورة البقرة آية (٢٨٦)
صلى الله وسلم على سيدنا محمد

كلية التجارة

قسم الإقتصاد

رسالة ماجستير- قسم الإقتصاد

اسم الباحثة : مها رضوان محمد محمد مصطفى

عنوان الرسالة: تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الإقتصادية وكيفية الإستفادة منها في مصر

" **مع التركيز على القطاع الخدمي** "

الدرجة العلمية: ماجستير

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- **الأستاذ الدكتور**/ أحمد فؤاد مندور **رئيساً**

أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية السابق . كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢- **الأستاذ الدكتور**/ عبير فرحات علي **مشرفاً**

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد . كلية التجارة – جامعة عين شمس

٣- **الأستاذ الدكتور**/ نجلاء محمد بكر **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني سويف

تاريخ المنح : ـــ /ـــ/**٢٠١٧**

الدراسات العليا

ختم الاجازة اجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٧

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ /٢٠١٧ / /٢٠١٧

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكلاً من:

- **أ.د/ عبير فرحات** عرفانًا وتقديرًا لعلمهما وتواصلاً مع عطائهما الممتد، وعلى تفضلها وتكرمها بقبول الإشراف على الرسالة وعلى ما قدمته للباحثة من رعاية وتوجيه طوال فترة البحث فأنا مهما بحثت عن كلمات لن أوفيها حقها فهي أعطتني الكثير من وقتها وعلمها فلها مني عظيم التقدير والإحترام.
- **أ.د/ أحمد مندور** على تفضله وتكرمه بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وعلي كريم رعايته وعظيم عطاؤه فله منى خالص الشكر وعظيم الإجلال والاحترام .
- **أ.د/ نجلاء محمد بكر**على تفضلها بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وأشكرها على حسن تعاونها وذوقها الرفيع فلها مني كل التقدير والإحترام .
- **د/ وائل فوزي** على تفضله بقبول الاشتراك في الإشراف على الرسالة وعلى ما بذله من جهد في توجيه الرسالة ، وعلى ما قدمه للباحثة من رعاية طوال فترة البحث.

إهـــداء

- إلـى روح والـدي الغائـب الحاضـر... داعيـة المـولى عـز وجـل أن يسـكنه فسـيح جناتـه ويجعلـه مـع الصـدقيين والشهداء وحسنا أولئك رفيقا.

- إلـى والـدتي الغاليـة... نـبض قلبـي وأغلـى مـن فـي حيـاتي ، مصـدر طمـأنينتي وسـعادتي أدعـو الله أن يبـارك لـي فـي صحتها وعمرها وأن أنال دائما رضاها .

- إلـى أخـي الأكبـر أبـي الثـاني سندي وقدوتي ومصدر فخري أقدره وأحترمه أنعم الله عليك بوافر الصحة والعافية .
- إلـى إخـوتي الأعـزاء أحبـابي داعيـة الله أن يـديم علينـا الحـب والمودة دائما.
- إلـى زوجـي وصـديقي نعمـة الله علـي الـذي تحمـل معـي الكثيـر من الصعاب .
- إلـى أولاد إخـوتي مصـدر سـعادتي وفرحتـي (أحمـد- كـريم – جنى .....).
- إلـى أسـاتذتي ... أصـحاب الفضـل علـىَ عمـلاً وعلمـاً أشـكركم علـى صـدق العطـاء وكـرم السـخاء تقـف الكلمـات عـاجزة عـن إقـرار جميلكم وعـن وصـف ماتكنـه نفسـي لكـم مـن محبـة ووفاء

الباحثة

مستخلص الرسالة

اسم الباحث	**مها رضوان محمد محمد مصطفي**
عنوان الرسالة	**تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في مصر "مع التركيز على القطاع الخدمي "**
جهة البحث	**جامعة عين شمس- كلية التجارة – قسم الاقتصاد**
سنة البحث	**٢٠١٧**

المستخلص

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الإقتصادية كنموذج ناجح يمكن أن تستفيد منه مصر لمواجهة التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، فقد تشابهت ظروف سنغافورة قبل النهضة مع ظروف مصر في وضعها الاقتصادي الراهن، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، حيث إنطلقت سنغافورة في نهضتها الاقتصادية من ظروف اقتصادية صعبة، غير أن وجود القيادة السياسية الواعية أسهمت في إختيار ووضع السياسات الاقتصادية وخطط التنمية المناسبة، منها الاهتمام بالعنصر البشري ثم تحديث البنية التحتية وتبني سياسات السوق وخلق مناخ مناسب للاستثمار، فكانت النتيجة نجاح التجربة وتحولها إلى تجربة رائدة في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة. ولقد شهدت كافة المؤشرات الاقتصادية في سنغافورة نمواً متزايداً، مما يعكس حجم التقدم الاقتصادي الذي حققته تلك الدولة خلال عقود قليلة، وعند مقارنة تلك المؤشرات بمثيلتها في مصر يتكشف لنا حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، والخلل الواضح في السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة المصرية خاصة مع تراجع الاحتياطي النقدي وتزايد عجز الموازنة، ويمكن لمصر أن تستفيد من تجربة سنغافورة التنموية خاصة في القطاع اللوجيستي، وهو ما يمكن ملاحظته في الآونة الأخيرة مع اهتمام الدولة المصرية بمشروع محور تنمية قناة السويس فتم إنشاء قناة السويس الجديدة لتكون الخطوة الأولى في هذا المشروع الضخم الذي يهدف الي جعل مصر مركزاً لوجستياً عالمياً

جـامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصـاد

ملخص رسالة بعنوان

تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الإقتصادية

وكيفية الإستفادة منها في مصر

"مع التركيز على القطاع الخدمي"

Singapore's developmental experience as model of the economic development and how to benefit from it in Egypt With Consideration of the services sector

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد

إعداد الباحثة

مهـــا رضـــوان محمـــد مصطفى

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

الدكتور/ وائل فوزي

مدرس الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٧

مقدمة

ظهرت قضية التنمية الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد الحديث الذي أولي إهتماماً بدراسة أسباب تخلف الاقتصاد في دولة ما والطرق والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل القضاء على هذا التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية مفهوماً واسعاً وشاملاً ولا يقتصر فقط على جزء معين من العملية الاقتصادية، حيث يتسع ليشتمل على كل نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والحضارية، وتكون التنمية الاقتصادية دائما مرتبطة بمجموعة من التغيرات التي لا بد من توافرها أو حدوثها في مجتمع ما لنعترف بأن هذا المجتمع قد تغلب على تخلفه الاقتصادي وحقق التقدم والتنمية. والواقع أن اهتمام مفكري الاقتصاد بعملية التنمية الاقتصادية باعتبارها فرعا مهما من فروع علم الاقتصاد لم ينشأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن اكتشفت الدول والحكومات –فضلا عن رجال الاقتصاد والمفكرين– أن العالم بات يعاني من مشكلات اقتصادية حقيقية تتطلب ثورة في عملية التنظير الاقتصادي، فظهرت –منذ ذلك الوقت– النظريات الاقتصادية الحديثة.

مرت نظريات التنمية بمراحل مختلفة ومتعاقبة من التطور لكي تناسب تغيرات العصر، التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية كذلك، وهذه العملية التطورية لم يكن لها أن تحدث إلا بسبب أن النظريات القديمة في التنمية لم تتمكن من إيجاد حلول للمشكلات الجديدة الناشئة، فكان تطويرها –نظريا وعمليا– أمر لا بد منه وضرورة حتمية فرضت نفسها على الواقع الاقتصادي العالمي. وكانت التنمية بمعناها التقليدي تعني ببساطة مجرد سعي الدول لزيادة دخول الأفراد والمواطنين وزيادة الدخل القومي الإجمالي، ولكن هذا المفهوم البسيط تطور في عقود متلاحقة ليشمل القضاء على الفقر والبطالة وعملية توزيع الدخل، ثم تطور فيما بعد ليصبح مفهوما شاملا لكل مناحي الحياة بحيث أن التنمية الاقتصادية الحقيقية –ووفقا لتعريف البنك الدولي– هي حالة حضارية شاملة لا بد وأن تأخذ في الحسبان التوزيع

العادل للدخل بين أفراد المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والخدمات المختلفة كالتعليم والصحة، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية –بهذا المعنى– ليس لها جانب واحد يمكن الإشارة إليه، بل لها جوانب متعددة، حيث لا تقتصر على توافر الثروة في بلد ما بل تتطلب تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والنمو الثقافي والحضاري وزيادة الوعي البيئي والشعور بالاستقرار على كافة أصعدة المجتمع.

ولكن لا شك أن العالم الآن أصبح محكوما بنظام عالمي لا يمكن الخروج من قبضته بسهولة ولا شك أيضا أن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التى يضعها كلا من(البنك وصندوق النقد الدوليين) لها دور في حل الأزمات المالية والنقدية لدول كثيرة لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه السياسات لا يمكن أن تعمل أو تقوم بدور النظرية الاقتصادية في التنمية لأن هذه السياسات تكون مفيدة لدول حققت نسبة ما من التنمية الاقتصادية لتأتي هذه السياسات وتكمل ما تمت بدايته بالفعل. وبالتالي على الدول النامية التي تحاول أن تحقق تنميتها الخاصة أن تجد لنفسها سياستها الاقتصادية واستراتيجيتها الجديدة لتكون متوائمة مع هذه الظروف العالمية التي لا يمكن العيش بمعزل عنها، وبالتالي تصبح عملية التنمية الشاملة في هذه البلدان النامية تحديا حقيقيا لرجال الاقتصاد الذين يجب عليهم أن يتولوا حماية السوق المحلي ويرعوا الصناعات الناشئة ويوجهوا الأسواق من أجل توفير حماية أفضل للفقراء وتحسين أحوال المواطنين المعيشية وذلك كله من أجل الهدف النهائي للتنمية وهو "صياغة رؤية تنموية شاملة تتضمن كل جوانب الحياة الاجتماعية" . وبذلك نجد أن هذا التطور في مفهوم التنمية الاقتصادية الذي طبقته الدول المتقدمة كان هو السبيل الوحيد للدول النامية لتحقيق نهضتها والقضاء على مظاهر تخلفها الاقتصادي والحضاري.

وفي هذا البحث سوف ندرس تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخدمي، باعتبارها تجربة رائدة في قدرة الدولة النامية على تحقيق التنمية وتحويلها إلى حالة حضارية شاملة رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت سنغافورة كدولة نامية تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية وضعف في البنية التحتية إلا أنها استطاعت أن تتجاوز كل هذه العقبات وتنجز التنمية الشاملة، وهو ما يجعل هذه التجربة مهمة بالنسبة للواقع الاقتصادي المصري.

إن التجربة السنغافورية تجربة تستحق الاستفادة منها واستنباط الدروس التنموية، وجعل التعليم بكل أشكاله وأنواعه الوسيلة الأولى للإصلاح والتطوير وبناء الذات، وقد جاء هذا البحث ليستعرض تجربة النهضة التنموية في سنغافورة، موضحاً مؤشرات التنمية الاقتصادية فيها، والمقومات التي ساعدت في وصولها إلى مستوى متقدم من التنمية، وكيف يمكن لمصر أن تستفيد من هذه التجربة الرائدة، والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تدعم تحقيق هذه الاستفادة، خاصة وأن مصر تعانى ظروفاً سياسية استثنائية ساهمت فى تضخيم مشكلاتها الاقتصادية، وعلى ذلك فسوف نحاول في هذا البحث التعرف على تجربة سنغافورة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدي إمكانية استفادة مصر منها، **وسنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي** :

ماهى أهم ملامح التجربة الاقتصادية في سنغافورة وكيف يمكن لمصر ان تستفيد من تجربتها الرائدة في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة مع التركيز علي تطوير قطاع الخدمات اللوجيستية ؟

ويمكن تقسم التساؤل الرئيسي في تساؤلات فرعية :

١. كيف استطاعت سنغافورة أن تحقق نهضتها رغم التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تواجهها وتحقيق معدل نمو إقتصادي كبير؟
٢. ما هى السياسات والخطط التنموية التي إتبعتها سنغافورة لتحقيق نهضتها الإقتصادية؟
٣. ماهى أهم القطاعات الاقتصادية التي قادت عجلة التنمية الاقتصادية في سنغافورة؟
٤. كيف تعكس المؤشرات الإقتصادية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) لكل من مصر وسنغافورة حالة تدهور الإقتصاد المصري وواقع التنمية الإقتصادية في سنغافورة؟
٥. كيف يمكن أن تستفيد مصر من"تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية الإقتصادية " خاصة علي صعيد تنمية محور قناة السويس؟

مشكلة البحث:

عانت مصر من انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية على مدار خمسة عقود متتالية، على الرغم مما تمتلك من الإمكانات والثروات الطبيعية والبشرية، ووجود قناة السويس بموقعها الجغرافي المتميز والذي يتيح المجال لمصر لأن تكون محوراً إقليمياً وعالمياً لتقديم الخدمات اللوجيستية، ولكن في ظل ظروف متعددة وغير مستقرة خلقت معها العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المطلوبة، لاسيما في ظل سوء إدارة الأموال والاستثمارات وغياب الديمقراطية مما أثر سلباً على القرارات الاقتصادية، وبالتالي لم تؤتي بالنتائج المرجوة .

وعلى الرغم من ملامح الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته مصر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن المواطن المصرى لم يشعر بثمار تلك الخطوات الإصلاحية كما أن هذا الاستقرار لم يحظ بعوامل الاستمرار، إذ أدت التحولات

والاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر منذ مطلع العام ٢٠١١ إلى عكس اتجاه المؤشرات الإقتصادية بشكل سلبي، حيث ارتفع معدل التضخم إلى ١٠.٤% خلال عام ٢٠١٥ كما تراجع الاحتياطي النقدي إلي ١٦مليار دولار، بعد ان كان ٣٥ مليار دولار تقريبا عام ٢٠١٠، بالاضافة إلي تعاظم الدين العام الداخلي والخارجي ليصل إلي ٣٢٣ مليار دولار أمريكي عام(٢٠١٥-٢٠١٦) بما يعادل ٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي[١].

وبناء علي ما سبق يعاني الإقتصاد المصري واقعاً متدهوراً للغاية، مما يجعل مصر تحتاج لاستراتيجية اقتصادية ناجحة تسهم في تعافي الإقتصاد المصري والإنطلاق نحو إقتصاد أكثر نمواً مع التركيز على تطوير قطاع الخدمات اللوجيستية للإستفادة من قناة السويس التى تعد أهم الموارد الإقتصادية التى تملكها لقيادة عملية التنمية الإقتصادية .

الأمر الذي يتطلب البحث في إمكانية استفادة مصر من التجارب النهضوية والتنموية الرائدة، التي تحققت لبعض الدول التي تشابهت ظروف انتقالاتها وتزامنت مع ظروف وانتقالات مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أبرز تلك الدول تأتي "سنغافورة" كأحد نمور آسيا التي نجحت في العبور اقتصاديا من دول العالم الثالث إلى دول العالم الأول.

لقد كانت سنغافورة أحد الموانئ التي أقامتها شركة الهند الشرقية التابعة للإمبراطورية البريطانية في عام ١٨١٩ في نطاق التوسع الأوروبي في آسيا من اجل

---

(١) أحمد ذكر الله،أزمة الإقتصاد المصري،(المؤشرات-الأسباب-الحلول)، مايو ٢٠١٦، تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مايو ٢٠١٦.

سارة محمد أبو اليزيد :السياسات الإقتصادية والتنمية في تركيا خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١١) ومدى إمكانية إستفادة مصر منها،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عين شمس،القاهرة ٢٠١٣،ص أ- ب.

الأسواق والموارد الطبيعية ولكن في أواخر الستينيات تم تقليص القواعد العسكرية البريطانية بما في ذلك قواعدها في سنغافورة، وخلال هذه الفترة بدأت المطالبة المحلية باستقلال سنغافورة حتى تحقق لها ذلك ومنذ ذلك الحين قادت الحكومة السنغافورية معركة التغيير الحديث، من خلال رؤية تنموية إنسانية اقتصادية هدفت إلى الدفع بالبلد المتخلف والمتأخر والمتناحر مع الآخرين، انطلاقاً من إعادة روح الإيمان بالذات في أبناء الشعب السنغافوري، ودفعهم نحو التعلم والعمل من أجل إيجاد وطن يعتزون به جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية وكان ذلك بداية تحقيق النهضة. وهو ما يمكن الاستفادة منه في الحالة المصرية خاصة أن مصر لديها غنى ووفرة في الموارد الطبيعية عكس ما كان عليه الحال مع سنغافورة.

تعتبر سنغافورة دولة فقيرة الموارد الطبيعية بعكس مصر، ومع ذلك نجد تشابهاً ملحوظاً في ظروف البلدين خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إن لم تكن ظروف سنغافورة آنذاك أسوأ من ظروف مصر، باستثناء ظروف الحروب التي عاشتها مصر (١٩٥٦ – ١٩٦٧– ١٩٧٣)، إلا إننا وبالنظر الى مؤشرات النمو الاقتصادي، نجد أن سنغافورة استطاعت أن تحقق قفزات عالية، حيث نجد المؤشرات الإقتصادية لسنغافورة تصنفها من أفضل الإقتصاديات فى العالم، نتيجة لتضافر مكونات الاقتصاد السنغافوري وتعدد مقوماته وتوفر البنيات التحتية اللازمة لتحقيق أي انتعاش اقتصادي .

ويأتي اختيار سنغافورة لمجموعة من الأسباب، أهمها التشابه الملحوظ في الظروف التي انطلقت منها تجربة التنمية الاقتصادية في سنغافورة في ستينيات القرن العشرين، مع الظروف التي كانت فيها مصر في نفس الفترة تقريباً، فكلا البلدين كانا حديثا عهد بالتحرر من السيطرة البريطانية، ويعيشان ظروفاَ اقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة، ولكنها إستطاعت أن تتجاوز مثل هذه الظروف وأن تحقق معجزة إقتصادية وتنموية شهد لها العالم أجمع . أيضاً تجربة سنغافورة من التجارب المفيدة في مجال

تطوير القواعد اللوجيستية وحسن إستغلال الموقع الجغرافي ومساهمة قطاع الخدمات اللوجيستية بقدر كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية .

الأمر الذي يمثل نموذجاً تنموياً يمكن الإستفادة منه قدر المستطاع في مواجهة التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري في الآونة الأخيرة .

ومن هذا المنطلق الإشكالي، تقدم هذه الدراسة بالبحث والتحليل تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للنجاح والتحول الاقتصادي، بهدف إستفادة مصر منها، الأمر الذي يدفعنا أولاً الى النظر فى التوجهات والاستراتيجيات التي اتبعتها سنغافورة لتتخطى ما كانت عليه قبل قرابة نصف قرن من اليوم، ومكنتها من العبور والانتقال من دول العالم الثالث الى دول العالم الأول معتمدة على النمو الإقتصادي الكبير لقطاع الخدمات اللوجيستية والذي تسعي الدراسة الحالية إلى التركيز عليه بشكل خاص في إطار دراسة نموذج التنمية الإقتصادية في سنغافورة.

ومن هنا يمكن إعادة صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي : ماهي أهم المحاور (بالتركيز على القطاع الخدمي) التى اتبعتها سنغافورة لتصل إلى ما وصلت إليه من نجاحات جعلها تصنف ضمن النمور الآسيوية التى أبهرت العالم بمعجزة لم تتكرر حتى الآن، وهل يمكن لمصر أن تستفيد من تجربة سنغافورة الاقتصادية، خاصة في تطوير القطاع الخدمات اللوجيستية كي تتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة ؟

هذا التساؤل هو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال دراستنا.

فروض البحث:

١- مرت سنغافورة بمرحلة من الضعف والركود الاقتصادي خلال الفترة ما بين (١٩٦٠ - ١٩٦٥) أصعب من الظروف التي مرت بها مصر خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) ولكنها استطاعت تجاوزها بإتباع سياسات وخطط تنموية تتلائم مع ظروفها الداخلية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية كما إعتمدت تجربة التنمية الناجحة في سنغافورة علي الإستفادة من تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير التعليم والتدريب ومساهمة القطاع الخدمي بدور فعال في تحقيق التنمية لاسيما القطاع اللوجيستي مما جعلها تجربة فريدة في قدرة الدولة النامية على تحقيق التنمية الشاملة .

٢- يمكن لمصر أن تستفيد من تجربة سنغافورة في كافة القطاعات الاقتصادية عموماً، وفي قطاع الخدمات اللوجيستية بشكل خاص والاستفادة من هذه التجربة في مشروع تنمية محور قناة السويس.

أهداف البحث:

١- دراسة الأسباب والعوامل التي أدت الى نجاح الإصلاحات الاقتصادية في سنغافورة منذ العام ١٩٦٥ وحتى عام ٢٠١٥ في كافة المجالات، مع التركيز على القطاع الخدمي فيها.

٢- دراسة معوقات التنمية الاقتصادية في مصر خاصة علي صعيد قطاع الخدمات اللوجستية .

٣- دراسة إمكانية إستفادة مصر من التجربة السنغافورية في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة والوصول لأهم العوامل التي تفعل دور محور تنمية قناة السويس وتحويله إلى منطقة لوجيستية عالمية تستقطب العديد من الاستثمارات الاجنبية .